إرجاء جلسة لمجلس النواب لظروف أمنية

لبنان : مصارف ومدارس مغلقة ومنع موظفين من الالتحاق بعملهم

رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري

من مظاهرات لبنان

بيروت – «وكالات» : حاول متظاهرون الثلاثاء، بالتزامن مع إغلاق المصارف والمدارس أبوابها، منع موظفين من دخول مؤسسات عامة تلبية لإضراب عام دعوا إليه ضمن حراكهم الشعبي غير المسبوق، واحتجاجا على مماطلة السلطات التي لم تحرك ساكنا منذ استقالة الحكومة، قبل أسبوعين.

ومنذ ساعات الصباح الأولى، بدأ المتظاهرون في التوافد إلى شوارع مناطق عدة، بينهم طلاب الثانويات الذي انضموا في الأسبوع الماضي بقوة إلى الحراك الشعبي المستمر منذ نحو شهر.

وحاول المتظاهرون إغلاق مؤسسات عامة فتحت أبوابها، مثل قصر العدل في بيروت، وسرايا حكومية عدة، ومكاتب مؤسسة الاتصالات «أوجيرو» في مدن عدة.

وفي بيروت، افترش عشرات المتظاهرين الأرض لمنع القضاة والمحامين من دخول قصر العدل، كما تظاهر عشرات الطلاب، أمام مبنى وزارة التربية.

وفي طرابلس شمالاً، أغلقت المؤسسات العام أبوابها تزامناً مع إغلاق متظاهرين لطرق عدة في المدينة بحاويات النفايات، فضلاً عن الطريق الدولي المؤدي إلى بيروت. كما أغلقت طرق عدة في عكار، شمال طرابلس.

وفي صور جنوباً وعاليه، شرق بيروت، وبعلبك شرق، أغلق المتظاهرون مكاتب مؤسسة الاتصالات.

وأغلقت غالبية المدارس، والجامعات أبوابها في كافة المناطق اللبنانية. وكانت وزارة التربية أعلنت إقفال المؤسسات التربوية «نظرا لاستمرار الانتفاضة الشعبية التي دعت إلى الإضراب العام».

ويشهد لبنان تظاهرات غير مسبوقة منذ 17 أكتوبر الماضي، شارك فيها مئات آلاف اللبنانيين الناقمين على الطبقة السياسية.

ويشكو هؤلاء من الفساد المستشري، وسوء الخدمات العامة، وترهل البنى التحتية، وفشل الحكومات المتعاقبة في حل الأزمات الاقتصادية.

وتسبّبت الإضرابات في شلل عام في البلاد بعد إغلاق المصارف أبوابها لأسبوعين. وبعد إعادة فتحها الأسبوع الماضي، فرضت قيودا إضافية على السحب بالليرة والدولار، في آن معاً.

وتسبب ذلك في إشكالات عدة للراغبين في الحصول على مبالغ من ودائعهم، والموظفين الذين يطبقون إجراءات المصارف.

وبناءً عليه، أعلن اتحاد نقابات موظفي المصارف الإثنين الإضراب العام «حتى عودة الهدوء إلى الأوضاع العامة التي يشهدها القطاع المصرفي».

ولم تفتح المصارف الثلاثاء أيضاً أبوابها بعد ثلاثة أيام من الإغلاق بمناسبة عطلة رسمية، وعطلة نهاية الأسبوع.

وجاء الإضراب بعد محاولة حاكم مصرف لبنان طمأنة اللبنانيين، إذ أكد أن الأولوية هي الحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية، وحماية أموال المودعين في المصارف، وقال إنه طلب من المصارف أن تعيد النظر في اجراءاتها المتشددة.

ولا يزال الوضع السياسي ضبابياً، وبعد مرور أسبوعين على استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري تحت الضغط الشارع، لم يبادر الرئيس ميشال عون إلى تحديد موعد لبدء الاستشارات النيابية الملزمة لتشكيل حكومة جديدة، ما يثير غضب المتظاهرين الذين يشككون في جدية السلطات تجاههم.

وتجري اتصالات في الكواليس للتوافق على صيغة الحكومة المقبلة، التي يطالب غالبية المتظاهرين بأن تضم وجوها جديدة من الاختصاصيين، والمستقلين عن أحزاب السلطة.

ومن المقرر أن يتوجه عون مساء اليوم الثلاثاء، بكلمة إلى اللبنانيين.

كما تتبع السلطات اللبنانية سياسة الهروب إلى الأمام بمواجهة مطالب الحراك الشعبي غير المسبوق ضدها، والذي تواصل اليوم الإثنين لليوم الـ26 على التوالي على وقع أزمة سياسية واقتصادية خانقة.

وتداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي دعوات لإضراب عام وقطع الطرق، في وقت أرجأ رئيس البرلمان نبيه بري جلسة تشريعية كانت مقررة غدا بسبب الوضع الأمني المضطرب. إثر انتقادات واسعة لإدراج مشروع قانون معجل مكرر حول العفو العام على جدول أعمالها.

وفي محاولة لطمأنة مخاوف اللبنانيين في ظل أزمة السيولة الحادة في البلاد وشح الدولار، أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في مؤتمر صحافي أولوية الحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية وحماية أموال المودعين في المصارف.

وتظاهر مئات الطلاب في مناطق عدة، خصوصاً في مدينة عالية شرق بيروت والكسليك شمالها، كما نفذ مواطنون اعتصاما عند مدخل مطار بيروت الدولي، وسط انتشار للقوى الأمنية وزحمة سير خانقة.

وفي وسط بيروت، قال محمد (51 عاماً) وهو عاطل عن العمل «وصلنا اليوم إلى مرحلة لا رجوع عنها، فطلاب المدارس اليافعون هم من سيقررون مصير هذه الثورة». وأضاف «سرقوا (الزعماء) من عمرنا 30 عاما ولكن لن يتمكنوا من سرقة ثانية واحدة من أعمار جيل الشباب».

وتجمع عشرات الشبان مساء اليوم أمام مؤسسة كهرباء لبنان، القطاع الذي يعد من أبرز مكامن الهدر وكلف خزينة الدولة العام الماضي 1.8 مليار دولار، وفق وزارة المالية.

ويشهد لبنان تظاهرات غير مسبوقة منذ 17 أكتوبر(تشرين الأول) الماضي، شارك فيها مئات آلاف اللبنانيين الناقمين على الطبقة السياسية، ويشكو هؤلاء من الفساد المستشري وسوء الخدمات العامة وترهل البنى التحتية وفشل الحكومات المتعاقبة في حل الأزمات الاقتصادية.

وأشارت جلسة تشريعية لمجلس النواب كانت مقررة يوم غد قبل أن يتم تأجيلها لأسبوع انتقادات من قبل متظاهرين ومجموعات حقوقية حملت على جدول أعمالها الذي لم يتم نشره رسميا، وكان النائب ياسين جابر، عضو كتلة التنمية والتحرير التي يرئسها بري، تقدم باقتراح قانون معجل مكرر يتعلق بمنح العفو العام عن عدد من الجرائم.

ورأى متظاهرون في مشروع القانون «التفافاً» على مطالب المتظاهرين بالإصلاح، ومحاولة لتحقيق مكاسب سياسية واستمالة فئات معينة تستفيد منه، خصوصاً في طرابلس شمالاً حيث مئات الموقوفين الإسلاميين، وفي منطقة البقاع، حيث آلاف المطلوبين بتهم زراعة الحشيشة وترويج المخدرات وتعاطيها.

وبحسب المدير التنفيذي للمفكرة القانونية المحامي نزار صاغية، يشمل العفو جرائم استغلال النفوذ والوظيفة والإهمال وتبديد الأموال العامة والجرائم البيئية. وقال الطالب الجامعي محمد مئات (23 عاماً) من وسط بيروت «نؤيد العفو عن الأبرياء المظلومين، ولكن ضد العفو العام عمن يحمي الفساد ويلتف على مصالح الشعب».

وبرر رئيس البرلمان في أول كلمة رسمية له منذ بدء الاحتجاجات تأجيل الجلسة، محتفظا بجدول الأعمال ذاته، بالوضع الأمني المضطرب، وقال إن «الضجة المفتعلة ليست بسبب اقتراح قانون العفو إنما تهدف لإبقاء الفراغ السياسي القائم حاليا. هذا أولا، وثانيا هي ليست من مصلحة مخططي الفراغ هؤلاء».

وفي ساحة النور في مدينة طرابلس شمالاً، اعتبر بلال حسين (33 عاما) أن تأجيل الجلسة من حيث الشكل، انتصار للثورة والناس على الأرض لأنها منعت رئيس البرلمان والسلطة السياسية من إقرار قانون يرفضه الناس، وتابع «كان هذا أول اعتراف من رئيس البرلمان بأن ما بعد 17 أكتوبر الماضي ليس كما قبله». مؤكدا أن المطلوب تحديد موعد للاستشارات النيابية لتشكيل حكومة جديدة.

وتحت ضغط الشارع، قدّم رئيس الحكومة سعد الحريري استقالة حكومته في 29 أكتوبر(تشرين الأول) الماضي، من دون أن يبادر الرئيس اللبناني ميشال عون حتى اللحظة إلى تحديد موعد لبدء الاستشارات النيابية الملزمة لتشكيل حكومة جديدة.

وتجري اتصالات في الكواليس من أجل التوافق على صيغة الحكومة المقبلة، التي يطالب غالبية المتظاهرين أن تضم وجوهاً جديدة من الاختصاصيين والمستقلين عن أحزاب السلطة.

وقال الأمين العام لميليشيا حزب الله حسن نصرالله في كلمة متلفزة خلال احتفال حزبي اليوم إن «المفاوضات مستمرة»، واعتبر أن هناك فرصة تاريخية أمام القضاء ليلعب دوره في المحاسبة في ظل إجماع اللبنانيين على مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين واستعادة الأموال المسروقة.

وتسبّبت الإضرابات بشلل عام في البلاد شمل إغلاق المصارف أبوابها لأسبوعين، وبعد إعادة فتحها الأسبوع الماضي، فرضت قيوداً إضافية على السحب بالليرة والدولار في آن معاً، ولم يعد بإمكان المواطنين الحصول على الدولار من الصراف الآلي، بينما يطلب منهم تسديد بعض مدفوعاتهم من قروض وفواتير بالدولار، كما فرضت المصارف عمولة على المبالغ التي يسحبها المودعون من حساباتهم الموجودة أساساً بالدولار.

وأكد حاكم مصرف لبنان أنه طلب من كافة المصارف أن تعيد النظر بإجراءات اتخذتها منذ انطلاق الاحتجاجات، بما في ذلك السماح للبنانيين بتسديد الأقساط المترتبة عليهم أساساً بالدولار، عبر الليرة اللبنانية، وطمأن أن الودائع محمية.

وسمح المصرف المركزي للمصارف، وفق سلامة، باستلاف الدولار من مصرف لبنان بفائدة 20% لتلبية حاجتهم من السيولة بالدولار، على أن تكون غير قابلة للتحويل إلى الخارج، ولم تخفف تطميناته من نقمة المتظاهرين.

وقال بلال «الناس شبعت من الكلام وتريد أفعالاً وتريد أن يكون لديها إمكانية الوصول إلى جنى عمرها، بعد قرض المصارف قيوداً مشددة على عمليات السحب». وبينما كان سلامة يعقد مؤتمره الصحافي، قطع متظاهرون الطريق أمام المصرف المركزي، وقالت أماني جحا «لدينا منظومتان، مصرفية ومحاصصة طائفية، والاثنتان تتفقان مع بعض».

من ناحية أخرى أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بعد ظهر الإثنين، أنه قرر تأجيل جلسة مجلس النواب التي كانت مقررة أمس إلى 19 من الشهر الجاري بسبب الظروف الأمنية.

وقال بري» نظراً للوضع الأمني المضطرب، قررت إرجاء جلسة الغد إلى يوم الثلاثاء الموافق 19 من الشهر الجاري بجدول الأعمال نفسه».

وأضاف خلال تلاوته بيان كتلته التنمية والتحرير النيابية بعد اجتماعها، أن «الوقوف ضد الجلسة التشريعية والضجة المفتعلة ليس بسبب اقتراح قانون العفو أو أي قانون آخر كما يزعمون هدفها إبقاء الفراغ السياسي».

وأعلن أن الكتلة قررت الطلب من جميع أعضائها رئيسا ووزراء سابقين وحاليين ونوابا رفع السرية المصرفية عن حساباتهم، والطلب من وزراء الكتلة السابقين والحاليين رفع الحصانة لمعالجة ما يتعلق بالمال العام واستعجال تشكيل حكومة جامعة لا تستثني الحراك.

ويأتي قرار بري فيما تواصلت الاحتجاجات والمسيرات في مناطق عدة في لبنان لليوم الـ 26 على التوالي، للمطالبة باستعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين وتشكيل حكومة إنقاذ تلبي طموحات الشعب.

«الداخلية» المصرية ترحل تركيين اثنين

القاهرة – «وكالات» : أصدرت وزارة الداخلية المصرية، أمس الثلاثاء، قرارا باستبعاد شابين تركيين «لأسباب تتعلق بالصالح العام»، وفق ما أوردت صحيفة «زمان» التركية.

وأصدر القرار وزير الداخلية اللواء محمود توفيق، بإبعاد الشابين التركيين، خارج البلاد، كما جاء في وسائل إعلام مصرية رسمية، أكدت أن القرار صدر في 14 أكتوبر الماضي.

ووجه وزير الداخلية مدير الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، بتنفيذ القرار، الذي لم ترد تفاصيل عن مبرراته بعد.

سجن 22 متظاهراً جزائرياً بسبب راية الأمازيغ

متظاهرون يحملون العلم الجزائري وراية الأمازيغ

الجزائر – «وكالات»: قضت محكمة الجنح بسيدي امحمد وسط الجزائر العاصمة، أمس الثلاثاء، بالسجن 12 شهراً، منها ستة نافذة، ضد 22 متظاهراً بتهمة «المساس بسلامة وحدة الوطن»، بعد رفع الراية الأمازيغية في التظاهرات التي تشهدها الجزائر منذ تسعة أشهر، حسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وقالت اللجنة على صفحتها في موقع فيس بوك: «صدر الحكم على الساعة الثانية والنصف صباحاً، ستة أشهر حبساً نافذاً، وستة مع وقف التنفيذ، وغرامة 30 ألف دينار (حوالي 250 يورو)».

وحسب المنظمة التي تناضل من أجل إطلاق سراح المعتقلين، تأجلت قضايا 20 متهماً إلى 18 نوفمبر الجاري.

وأكد الحكم نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سعيد صالحي، في فيديو نشره على مواقع التواصل الاجتماعي، أعلن فيه أن المحامين سيقدمون استئنافاً للأحكام، معتبراً أن «الأحكام قاسية ومفاجئة، خاصة أننا كنا ننتظر أن يحكم القضاة ضمائرهم بعد إضرابهم للمطالبة باستقلالية العدالة».

وبدأت صباح الإثنين محاكمة 42 متظاهراً، فيما طلبت النيابة «السجن عامين و100 ألف دينار (نحو 750 يورو) غرامة وحجز الرايات» لكل المتهمين.

وارتكزت مرافعات المحامين وعددهم نحو سبعين، على أنه «لا يوجد في القانون ما يمنع رفع الراية الأمازيغية، والدستور نص على أن الأمازيغية عنصر من عناصر الهوية الوطنية».

كما احتج المحامون على طول الإجراءات «في قضية لا تتطلب أربعة أشهر من التحقيق بدليل أن الملف لا يوجد فيه سوى محاضر استماع».

وطالب المحامي سالم خاطري، في مرافعته كما كل المحامين بـ«البراءة لكل المتهمين والاعتذار لهم».

وأوقف المتهمون بعد 21 يونيو الماضي، بعد تحذير رئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح، الرجل القوي في الدولة منذ استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل الماضي، من رفع أي راية أخرى غير العلم الجزائري، في التظاهرات.

وخارج المحكمة تجمع نحو 200 شخص وسط انتشار كثيف للشرطة، هتفوا «أطلقوا سراح الرهائن»، و«سلطة قاتلة». وتفرق الحشد بعد الظهر، دون صدامات.

سوريا : مقتل شخصين وإصابة ستة في هجوم بدمشق

دمشق – «وكالات» : أعلن التلفزيون السوري، ووكالة الأنباء السورية سانا، مقتل شخصين على الأقل، وإصابة ستة آخرين، في هجوم في الساعات الأولى من صباح أمس الثلاثاء، على مبنى في العاصمة السورية دمشق.

وأوضح التقرير أن المبنى قريب السفارة اللبنانية في حي المزة الغربية، الذي يضم جامعة دمشق وكثيراً من السفارات.

وكان سكان محليون غربي العاصمة دمشق قالوا في وقت سابق، إن انفجاراً قوياً سُمع غربي العاصمة في محيط مدينة داريا المجاورة لمطار المزة العسكري، تبعه عدة أصوات انفجارات ربما أصوات لمضادات أرضية.

وأوضح السكان في حي المزة جنوب غرب العاصمة، أن «صوت الانفجار كان قوياً جداً».

من ناحية أخرى هزت مدينة القامشلي شمال شرق سوريا بعد ظهر الإثنين، 3 انفجارات بسيارات مفخخة، ما أسفر عن مقتل وإصابة ما لايقل عن 70 شخصاً.

وقد استهدفت الانفجارات، التي وقعت بشكل متزامن، منطقة السوق وسط المدينة.

وقال مصدر طبي في مدينة القامشلي، إن 9 أشخاص على الأقل قتلوا وأصيب أكثر من 60 آخرين.

من جهة أخرى، قال مصدر في الشرطة الكردية المحلية (الأسايش) بمدينة القامشلي، إن «الانفجارات الثلاثة المتزامنة وقعت في مدينة القامشلي في المنطقة ذات السيطرة المختلطة بين القوات الحكومة السورية ووحدات حماية الشعب الكردي».

وأشار المصدر إلى أن التفجيرات الثلاثة خلفت أضراراً كبيرة بالمحال التجارية والمنازل والسيارات، مضيفاً أنه لدى شرطة الأسايش معلومات عن سيارات أخرى مفخخة جاري البحث عنها.

شركة دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر
شركة مساهمة كويتية مقفلة (تحت التصفية)

إعلان

السادة / مساهمي شركة دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر ش.م.ك مقفلة (تحت التصفية)

يسرنا نحن المصفيان / علي عبدالرحمن الصقوي ورائد علي الردعان دعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية للشركة عن الفترة المنتهية في 2019/11/7 لمناقشة جداول الأعمال والمقرر انعقادها يوم الخميس الموافق 2019/12/05 الساعة 10:00 صباحا وذلك في (الكويت - القبلة - شارع فهد السالم - عمارة الكويت - الدور 24) للنظر في جداول الأعمال التالية :

جدول اعمال الجمعية العمومية العادية

1 - سماع تقرير المصفي عن الفترة المنتهية في 2019/11/07 .

جدول اعمال الجمعية العمومية غير العادية

1 - تمديد مدة التصفية

2 - تعيين / اعادة تعيين المصفي وتحديد مدة التصفية واتعاب المصفي .

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور او من ينوب عنهم مراجعة مكتب رواد الشرق الأوسط برقان محاسبون عاملون للغير في منطقة شرق - شارع احمد الجابر - مجمع نسمان - الدور التاسع - ت: 22464573/7 ،مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم لإستلام بطاقة الحضور او استمارة التوكيل بموعد اقصاه نهاية دوام يوم الاربعاء الموافق 2019/12/04 وذلك خلال اوقات العمل الرسمية من الاحد الى الخميس من الساعة 8:00 ص حتى الساعة 5:30 م

ملاحظة: في حال عدم توفر النصاب توجل الجمعية الى يوم الخميس الموافق 2019/12/19 بذات المكان والزمان السابقين ويعتبر هذا الاعلان ساريا على الاجتماع المؤجل .

المصفي
رائد علي الردعان

المصفي
علي عبدالرحمن الصقوي